الأنباء
الاثنين 17 اكتوبر 2016

إعداد: بداح العنزي b.alenzi@alanba.com.kw

عمادي دعا الهيئة إلى تنظيم وتحديد الاستعمالات ضمن الموقع

سحب قسيمة في ميناء عبدالله وإعادتها إلى «الصناعة»

م.عبدالله عمادي

اتخاذ إجراءات تخصيص القسيمة لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أقرت البلدية رفع إحدى القسائم في منطقة ميناء عبدالله من جدول القسائم التي تم سحبها من الجهات الحكومية وإعادتها للهيئة العامة للصناعة لتخصيصها لصالح المشروعات المرتبطة بالصندوق الوطني للمشروعات.

وقال مدير عام البلدية بالوكالة م.عبدالله عمادي: بالإشارة الى كتاب الهيئة العامة للصناعة والمتضمن الإشارة الى كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء في 2016/1/7 والى قرار مجلس الوزراء 2015/12/28 والقاضي بالموافقة على رفع القسيمة رقم 16 من جدول القسائم التي تم سحبها من الجهات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 54 المتخذ في اجتماعه رقم 2012/3 المنعقد بتاريخ 2012/1/8 وإعادتها الى الهيئة العامة للصناعة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لتخصيصها حصرا لصالح المشروعات المرتبطة بعمل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

بالنسبة للموقع رقم 16 موضوع البحث الكائن بمنطقة ميناء عبدالله، نفيدكم بما يلي:

● عام 1983 تمت الموافقة على تخصيص الموقع رقم 16 موضوع البحث بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م.ب/ 253/ 15/ 83) المتخذ بتاريخ 1983/10/31 للادارة العامة لمنطقة الشعيبة سابقا (الهيئة العامة للصناعة حاليا) وبمساحة 500000م2 لاستغلاله لأغراض التخزين، علما أنه قد جهز للموقع المخطط التنظيمي رقم (ت م/10/ 2/ 1534).

● عام 2012 صدر بشأنه قرار مجلس الوزراء 2012/1/18 الذي نص في البند ثانيا منه على ما يلي: «تكليف وزارة المالية بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع باتخاذ الإجراءات اللازمة لسحب جميع القسائم المدرجة في الجداول (1، 2، 3) الواردة بكتاب الأمين العام لمجلس الوزراء المؤرخ في 2012/1/18 (المرفقة صورة منه) والمخصصة للجهات الحكومية، وتسليمها لوزارة المالية لتأجيرها كمساحات تخزينية بالتنسيق مع لجنة توفير المساحات التخزينية مع الأخذ في الاعتبار حاجات الجهات الحكومية الفعلية من القسائم في الجدول رقم 2 لبيان مدى حاجتها الفعلية لأجزاء منها».

● وبناء على قرار مجلس الوزراء السالف الذكر أصدرت اللجنة المكلفة بالقيام باختصاصات المجلس البلدي قرارها رقم (ل ق م ب/163/ 11/ 2013) المتخذ بتاريخ 2013/9/26 الذي يقضي بالموافقة على الطلب المقدم من مجلس الوزراء تخصيص المواقع الموضحة بكتاب مجلس الوزراء (لجنة توفير المساحات التخزينية) رقم (ل.ت.ص/ 95/ 2013) المؤرخ في 2013/8/5 وغير المستغلة الى مساحات لجميع أنواع التخزين المبرد والمجمد والمكشوف شريطة ما يلي:

– أن يتم تسليم المواقع الى وزارة المالية.

– أن تتولى وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة ووزارة المالية ولجنة توفير المساحات التخزينية بمجلس الوزراء وضع الآلية المناسبة لتأجير تلك القسائم.

– التنسيق مع الجهات ذات الصلة.

● الموقع موضوع البحث قد ورد في السطر رقم 10 بالجدول رقم 3 المرفق بقرار مجلس الوزراء رقم (54/ ثانيا) المشار اليه أعلاه الخاص بسحب القسائم غير المستغلة.

● عام 2015 أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 1744 في اجتماعه رقم 2015/58 المنعقد بتاريخ 2015/12/28 حيث نص البند رقم 1 منه على الموافقة على رفع القسيمة رقم 16 من جدول القسائم التي تم سحبها من الجهات بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 54 المتخذ في اجتماعه رقم 2012/3 المنعقد بتاريخ 2012/1/8 وإعادتها الى الهيئة العامة للصناعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتخصيصها حصرا لصالح المشروعات المرتبطة بعمل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الرأي الفني

استنادا الى قرار مجلس الوزراء المتخذ في اجتماعه رقم 2015/58 المنعقد بتاريخ 2015/12/28 فإنه لا مانع تنظيميا من الموافقة على طلب الهيئة العامة للصناعة رفع القسيمة رقم 16 في منطقة ميناء عبدالله من جدول القسائم التي تم سحبها من الجهات الحكومية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 54 المتخذ في اجتماعه رقم 3/2012 المنعقد بتاريخ 2012/1/8وقرار اللجنة المكلفة بالقيام باختصاصات المجلس البلدي رقم (ل ق م ب/ 163/ 11/ 2013) المتخذ بتاريخ 2013/9/26 وإعادتها الى الهيئة العامة للصناعة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتخصيصها حصرا لصالح المشروعات المرتبطة بعمل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى أن تقوم الهيئة العامة للصناعة بتنظيم الموقع وتحديد الاستعمالات التي يمكن توطينها ضمنه وفق النظم والمعايير المعمول بها بالبلدية، وشريطة إلغاء ما يخالف ذلك من قرارات سابقة.

نقل تبعية نادي المعاقين لهيئة الرياضة

وافقت البلدية على طلب وزارة الشؤون نقل تبعية نادي المعاقين الى هيئة الرياضة.

وقال مدير عام البلدية بالوكالة عبدالله عمادي في كتابه للمجلس البلدي: طلب تعديل قرار اللجنة المركزية بتخصيص موقع نادي الاستقلال الثقافي الى النادي الرياضي للمعاقين.

تم تخصيص الموقع المشار إليه اعلاه بناء على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بموجب البند (ب) من قرار اللجنة المركزية رقم (م ب / ل م / 170 / 13 / 66) المتخذ في 1966/9/3 والذي يقضي بتخصيص الموقع لنادي الاستقلال الثقافي.

صدر القرار الوزاري رقم 33 لسنة 1977 الذي يقضي بتغيير اسم نادي الاستقلال الثقافي الى النادي الكويتي الرياضي للمعاقين.

تقدمت الهيئة العامة للرياضة بطلب تعديل قرار اللجنة المركزية رقم (م ب / ل م / 170 / 13 / 66) المتخذ في 1966/6/3 بتخصيص الموقع من نادي الاستقلال الثقافي الى النادي الكويتي الرياضي للمعاقين وذلك بناء على القرار الوزاري رقم 33 لسنة 1977 حسب كتابهم المرفق.

تقدمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بطلب تغيير تبعية الموقع المخصص (النادي الكويتي الرياضي للمعاقين) من وزارة الشؤون الى الهيئة العامة للرياضة وذلك في 2016/6/7.

لذلك: لا مانع تنظيميا من الموافقة على طلب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتغيير تبعية موقع النادي الكويتي الرياضي للمعاقين من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الى الهيئة العامة للرياضة.

الجويسري لإطلاق اسم الصواغ على أحد شوارع منطقة الفنطاس

مشعل الجويسري

قدم نائب رئيس المجلس البلدي مشعل الجويسري اقتراحا لتسمية شارع باسم النائب السابق فلاح مطلق الصواغ، رحمه الله، على أحد الشوارع بمنطقة الفنطاس.

وقال الجويسري: إن الراحل الصواغ ولد في 23/5/1961 وتوفي في 11/10/2016 وهو حاصل على دبلوم معهد المعلمين ولقد كانت حياته رحمه الله عامرة بالإنجاز في العمل الخيري التطوعي، حيث انه شارك متطوعا في لجان خيرية كثيرة منها لجنة الفنطاس وجابر العلي للزكاة «عضوا ورئيسا» ومبرة الدعم الإيجابي لمرضى السرطان ومشروع رحلة الأمل لمرضى السرطان وكان أيضا عضوا بجمعية الفنطاس التعاونية.

ثم التحق رحمه الله بالعمل السياسي ولقد كانت مشاركته أيضا اصلها الخير للكويت والشعب الكويتي فكان عضوا لمجلس الأمة 2009 ومجلس الأمة 2012 بالدائرة الخامسة وقد ساهم رحمه الله هو وزملاؤه أعضاء مجلس الأمة في إقرار العديد من القوانين التي تصب في مصلحة الكويت والمواطنين، وحرصا منا على تكريم هؤلاء الذين عملوا وأخلصوا للكويت وأهلها من أبناء بلدنا الحبيبة الكويت وساهموا في بناء هذا الوطن فأنني اقترح تسمية شارع باسم النائب فلاح مطلق الصواغ على احد شوارع منطقة الفنطاس.

مصادرة وإتلاف نصف طن من المواد الغذائية المنتهية الصلاحية في مبارك الكبير

م.سامية العنزي

أعلنت مديرة بلدية محافظة مبارك الكبير م.سامية العنزي عن إنجازات الأجهزة الرقابية بفرع المحافظة خلال شهر سبتمبر الماضي، وأعربت العنزي عن قيام إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية من قبل مراقبتيها الأغذية والأسواق – المحلات والإعلانات برفع وإزالة 1095 إعلانا من الشوارع والميادين إلى جانب مصادرة وإتلاف 424 كيلو غراما و22 كيسا من المواد الغذائية منتهية الصلاحية، بالاضافة إلى الكشف على 372 محلا وتحرير 127 مخالفة و17 مخالفة إعلان، فيما بلغ إجمالي العينات التي تم إرسالها لمختبرات الصحة 537 عينة ووردت نتائجها صالحة للاستهلاك الأدمي، فيما بلغ إجمالي الشهادات التي تم تصديرها لدول الخليج 615 شهادة وإلى الدول العربية 628 شهادة و75 شهادة طلب مختبر، بالإضافة إلى إعطاء اشتراطات صحية لـ50 محلا وتم تنفيذها وغلق محلين و أمري صلح. وبينت العنزي بان فريق الطوارئ بالمحافظة قام برفع 1530 إعلانا من الشوارع والميادين اشتملت على 843 إعلان تجاري وبوسترات و687 إعلان أفراح وتهنئة. وكشفت العنزي عن أن إدارة تراخيص خدمات البلدية قامت بإصدار وتجديد 267 ترخيصا برسوم بلغ إجماليها 15729,360 د.ك من قبل مراقبة التراخيص الصحية وتراخيص الإعلانات حيث اشتملت على اصدار 9 تراخيص صحية جديدة، تجديد 16 ترخيصا صحيا، إصدار 36 تراخيصا جديدا لمركبات نقل مواد غذائية، تجديد 22 ترخيص مركبات نقل مواد غذائية وتصريح نقل وتوزيع مياه غير مخصصة للبيع، وتجديد تصريحي نقل وتوزيع مياه شرب غير مخصصة للبيع وترخيص دراجة هوائية أيس كريم، ومن قبل مراقبة تراخيص الإعلانات تم إصدار 32 ترخيص إعلان وتجديد 16 إعلانا، فيما بلغ عدد تراخيص الإعلانات التي تم إصدارها للمركبات 23 ترخيصا جديدا وتجديد 104 تراخيص إعلان للمركبات، تجديد رخصتي إعلان مؤقت وتجديد إعلاني استدلاليين وواحد خدمة سيارات. وتابعت العنزي بأن إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق قامت برفع 64 سيارة مهملة إلى جانب وضع 436 ملصقا وإفراج عن 18 سيارة من موقع الحجز، بالاضافة إلى رفع 1350 دربا من المخلفات العضوية و1044 درب سكراب وأشجار، 1003 دروب من النفايات الانشائية والانقاض، 15 دربا من المخلفات السائلة، فيما بلغ المخالفات التي تم تحريرها 53 اشتملت على مخالفات بائعة متجولين وقانون 87/9، اشغالات طرق، نظافة عامة والصلح في 16 مخالفة وإصدار 3 تراخيص جديد لمطعم، وتجديد 3 تراخيص مطعم وتجديد ترخيص محل بنشر، فيما بلغ اجمالي الرسوم التي تم تحصيلها 4123 د.ك اشتملت على 1410 د.ك رسوم مخالفات ورسوم 2983 د.ك ورسوم تأمين 1000 د.ك.

إلزام قطاع المالية بتحديث بيانات مطبوعات البلدية

دعا مدير عام البلدية م.عبدالله عمادي الى الزام قطاع المالية والادارية باتخاذ الاجراءات لتحديث البيانات الخاصة بمطبوعات البلدية. وقال عمادي في تعميم اصدره امس: اعمالا لقانون بلدية الكويت رقم «2016/33» الذي اصبح نافذا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية في 2016/7/12م.

وانفاذا لحكم المادتين التاليتين من القانون وهما:

● 51 فقرة 2 التي تنص على «يستمر العمل باللوائح والقرارات السارية قبل نفاذ هذا القانون الى ان تلغى او تعدل او يستبدل غيرها بها وفقا لاحكام هذا القانون، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ اصدار اللائحة التنفيذية.

● 52 التي تنص على «يلغى القانون رقم 5 لسنة 2005 المشار اليه كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون». وحيث تلاحظ بعد نفاذ القانون المذكور تضمين بعض مطبوعات ومكاتبات البلدية على اختلاف انواعها الاشارة الى قانون البلدية الملغى رقم «2005/5» بالمخالفة لاحكام قانون البلدية الساري رقم «2016/33». وحرصا على المصلحة العامة يراعى التقيد بالتالي: أولا: على كافة القطاعات والادارات والوحدات التنظيمية بالبلدية عند استخدامها لمطبوعات البلدية واعداد المكاتبات الالتزام بادراج قانون البلدية الحالي رقم «2016/33» بدلا من القانون السابق رقم «2005/5» اينما ورد بها.

ثانيا: التزام قطاع المالية والادارية باتخاذ ما يلزم ما اجراءات لتحديث البيانات الواردة بمطبوعات البلدية لتدارك ما سبق ذكره.

ثالثا: على قطاع التطوير والمعلومات تحديث البيانات الواردة بالبرامج الالكترونية المستخدمة حاليا بادراج قانون البلدية الحالي رقم «2016/33».

رابعا: على الجهات المختصة العمل بما جاء بهذا التعميم من تاريخ صدوره تفاديا للمسؤولية القانونية الجسيمة المترتبة على مخالفة احكامه ويبلغ لمن يلزم.

دليل الأطباء